

## الجاحظ مؤرخا للفرق<sup>(\*)</sup>

بقلم : شارل بلا

تعريب : محمد شقرون

[147] إن آثار الجاحظ كما وصلت إلينا وكما يمكن أن يفهمها المتعامل معها دون تعمق لا تسمح بوضع هذا الكاتب في مصاف كبار مؤرخي الفرق الذين يتهافت المشتغلون بالدراسات الإسلامية على استغلال مؤلفاتهم<sup>(1)</sup> فبحكم تأخرهم في الزمن استفاد هؤلاء المؤرخون دون شك من التقدم الحاصل في طريقة تصنيف الكتاب العربي بحيث أمكن لهم التعريف بمختلف الفرق الإسلامية والأديان الأجنبية وترتيبها ووصفها بطريقة تنم عن حرص على النظام لا يمكن أن نطمح إلى وجوده عند الجاحظ. فكتابه تتميز عامة بالاستطراد وبالانتقال المفاجئ من موضوع إلى آخر، ذلك أن هذا الكاتب، وأكاد أقول هذا الفنان، الذي جاء مباشرة

---

(\*) نشر في مجلة الدراسات الشرقية B.E.O. بدمشق المجلد XXX لسنة 1978 ص.ص 147 - 158.

(1) يجدر بنا اليوم أن نضيف إلى القائمة الناشئ الأكبر وقد ترك لنا مصنفات نشرها أخيرا مع تعليقات جيدة J. VANESS في كتاب بعنوان FRÜHE MUcTAZILISCHE HÄRASIOPHIE بيروت 1971 - ويبدو الجاحظ بشكل واضح FRÜHER (من الأوائل).

بعد حركة جمع المدونة الأساسية وتلا أولئك الذين عملوا على تبويبها ووفقوا في ذلك العمل أو كادوا، لم يكن يشعر بضرورة الالتزام بنظام دقيق. وأنا أراهن على أنه لو عاش في زمن غير زمنه ما كان باستطاعته السيطرة على فوران تفكيره أكثر مما فعل.

لقد كان يعلم حق العلم أننا قد ننتظر منه أن يكون أكثر التزاماً بمنهج معين، وكان أحياناً يعبر عن رغبة في التخلي عن تلك الفوضى التي جبل عليها.

ففي كتاب البيان والتبيين فقرة وجيزة لم تول كبير أهمية وهي تكشف عن هذه الرغبة. جاء في مقدمة الباب<sup>(2)</sup> الذي وضعه لذكر أسماء الرجال المشهورين ببلاغاتهم قوله: «كان التدبير في أسماء الخطباء وحالاتهم وأوصافهم أن نذكر أسماء الجاهلية على مراتبهم وأسماء أهل الإسلام على منازلهم ونجعل لكل قبيلة منهم خطباء ونقسم أمورهم باباً باباً على حدته ونقدم من قدمه الله ورسوله عليه السلام في النسب وفضله في الحسب ولكني لما عجزت عن نظمه وتنزيده تكلفت ذكرهم في الجملة والله المستعان وبه التوفيق ولا حول ولا قوة إلا به»<sup>(\*)</sup>.

وعندما يتعلق الأمر خاصة بالفرق الإسلامية ومختلف الأديان التي عرفها المسلمون، فليس لنا مطالبة الجاحظ بأي عرض لها يكون على نحو من التنظيم وإن قل، ذلك لعلنا أن هذا المجادل بالطبع قد يدفعه ذكر آية أو حديث أو رأي ما إلى الدخول في نقاش يؤدي به تدريجياً إلى اعتبارات لا تمت بصلة إلى بداية الحديث وبهذه الصفة فقد كان الجاحظ مؤهلاً أقل من أي كاتب آخر لمد قرائه بكتاب يماثل تلك الكتب التي اعتاد المشتغلون

(2) البيان والتبيين ج 1 ص 306 - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة 1960.

(\*) ترجم شارل بلا معاني الفقرة دون اللفظ (المعرب).

بالدراسات الإسلامية التعامل معها. ومع ذلك ودون أن يبدو لي الأمر في غير محله وتكريما للسيد هـ. لا ووست H. LAOUST، فإنني سأحاول البرهنة على أن الجاحظ قد تكلف التأريخ للفرق دون أن [148] يكون ذلك في مؤلف خاص حسن التبويب ولكن في جملة من الكتابات قد لا يكون الدافع إليها حب المعرفة والإعلام الموضوعي وحده، ولكنها مع ذلك تنم، دون أدنى نقص، عن اهتمام بالغ بكل الآراء الدينية وعن قدرة على عرضها دون كبير تحيز مع احتمال نقضها بعد ذلك. وإذا نحن استثنينا واحدا فإنه لم يبق لنا من هذه الكتابات سوى بعض القطع لا تفني بالغرض.

ومع ذلك فإننا سنتعرف وبالدليل الواضح على نوايا الكاتب في هذا المقطع الذي ينم عنها قال<sup>(3)</sup> : «وعبثني بحكاية قول العثمانية والضرارية وأنت تسمعي أقول : قالت العثمانية والضرارية<sup>(4)</sup> كما سمعني أقول : قالت الرافضة والزيدية، فحكمت علي بالنصب لحكايتي قول العثمانية. فهلا حكمت علي بالتشيع لحكايتي قول الرافضة وهلا كنت عندك من الغالية لحكايتي حجج الغالية كما كنت عندك من الناصبة لحكايتي قول الناصبة ! وقد حكينا في كتابنا<sup>(5)</sup> قول الإباضية والصفورية كما حكينا قول

(3) الحيوان 1 / 11 و 12 - تحقيق عبد السلام هارون - بيروت 1969.

(4) الكتاب المشار إليه هنا هو كتاب العثمانية الذي نشره عبد السلام هارون القاهرة 1374 هـ / 1955 وهو يبدأ بهذه العبارة التي تكشف غرض المؤلف فيه : «إننا مخبرون عن مقالات العثمانية.. وفي نسخة ثانية وبعد سطرين جاء «زعمت العثمانية، وفي مصدر آخر : «قالت العثمانية.. ولكن الناشر أثبت قراءة المخطوط الوحيد : «رووا، ولا ذكر فيه للضرارية بل نجد ذكرا واحدا لضرار - ص 225. عن الضرارية أنظر خاصة J.VAN.ESS المرجع المذكور الفهرس.

(5) بما أن الأمر لا يتعلق بكتاب الحيوان فيمكن اعتبار الجاحظ قد خصص كتابا أو ربما كتابين للخوارج. أنظر أدناه.

الأزارقة والنجدية<sup>(١٠)</sup> [...] (ب\*) وألا كنا عندك من الخارجية كما صرنا عندك من الضرارية والناصية. فكيف رضيت بأن تكون أسرع من الشيعة أسرع الى أعراض الناس من الخارجية، اللهم إلا أن تكون وجدت حكايتي عن العثمانية والضرارية أشبع وأجمع وأتم وأحكم وأجود صنعة وأبعد غاية. ورأيتني قد وهنت حق أوليائك بقدر مل قويت باطل أعدائك [...] (ج\*) وعبتني بكتاب العباسية فهلا عبتني بحكاية مقالة من أبى وجوب الإمامة؟..

يجب لا محالة مراعاة جانب الحيلة التي تسمح للمؤلف بتعداد مؤلفاته بكل حذق زاعما أنها تعرضت للنقد، فهي بذلك قد قرئت، ولكننا لا نستبعد مع ذلك أن يكون الجاحظ قد تعرض فعلا للنقد من خصومه وربما قد حدث ذلك أيضا من أصدقائه لأنه قد نشر بقدرته الأدبية المعهودة، ودون تدخل منه في المحتوى، آراء لعله كان من الأجدي أن لا يجازف فيقدم لها الدعم عندما عرضها بطريقة تشوق القاري.

وقد تدفعنا الرغبة الى افتراض أن عرضه إياها لم يكن في اتجاه واحد وأنه غالبا ما كان يتبعه بنقض عندما يتعلق الامر على الأقل بنظريات [149] لا توافق قناعاته الخاصة. ولكن مؤلفا مثل كتاب العثمانية يجب أن يدفعنا الى توخي بعض الحذر.

(أ\*) في النص العربي : الزيدية.

(ب\*) اسقط بلا ما يلي : «وعلى هذه الأركان بُنيت الخارجية وكل اسم سواها فإنما هو فرع ونتيجة وإشتقاق منها ومحمول عليها (المعرب).

(ج\*) أسقط بلا ما يلي : «ولو كان ذلك كذلك لكان شاهدك من الكتاب حاضرا وبرهانك على ما ادعيت واضحا (المعرب).

إن الطريقة الجدلية القائمة فيه على قسمين : قال أصحاب مذهب كذا. أما نحن فنقول، تلانم كتب النقض ذات المنزع العقدي ولا يمكننا اعتبار هذا الصنف من كتب التأريخ للفرق بآتم معنى الكلمة. كما لا يمكننا أن ندخل في هذا الباب دفاعه عن الاعتزال وهو يقر بتفضيله على كل مذهب سواء إذ هو في نظره مذهب السنة القويم<sup>(6)</sup>. وإضافة الى ذلك لا يمكننا أن ندرج في هذا الباب إشارات السريعة الى حركات تتصل بالإعتزال من قريب أو بعيد ونكتفي في هذا الصدد بالذكر السريع لما كتبه في «الرد على أبي إسحاق النظام»<sup>(7)</sup> وفي «الرد على الجهمية في الإدراك وفي قولهم في الجهالات»<sup>(8)</sup> وفي «الرد على المشبهة»<sup>(9)</sup> وفي نفس السياق يجدر بنا التذكير بأن الديانات الأخرى لم تسلم من قلمه وأنه رأى من المفيد أن يكتب ردا على النصارى<sup>(10)</sup> كتب حوله الكثير، وردا على اليهود<sup>(11)</sup> يعتبر في عداد المفقود.

كما ترك لنا أيضا كتاب التربيع والتدوير، وقد طرح فيه أسئلة تتصل بحركات دينية مختلفة. ويظهر هذا الكتاب طرافة لا شك فيها باختلافه عن الإنتاج المألوف للمعتزلة الذي يمكننا التعرف عليه في الفصل

(6) الحيوان 1 / 9. أنظر ادناه حول كتاب فضيلة المعتزلة..

(7) إحصاء رقم 127. نحيل مؤقتا على تلك المحاولة الواضحة النقص في محاولة في إحصاء آثار الجاحظ، المنشورة في مجلة ARABICA 1956 / 2 في انتظار صدور نشرة جديدة بصدد الإعداد بعد أكثر من عشرين سنة من ظهور النشرة الأولى.

(8) ن.م رقم 44 تؤكد على قراءة جهالات، في مقابل معارف..

(9) ن.م رقم 116 و 165.

(10) ن.م رقم 125.

(11) ن.م رقم 187.

المخصص له في كتاب «الفهرست»<sup>(12)</sup> في حين كانت العناوين المذكورة أعلاه تقليدية بعض الشيء.

وفعلًا، فإننا نجد في «الفهرست» سبعة مؤلفات في الرد على النصارى<sup>(13)</sup> وثلاثة على اليهود<sup>(14)</sup> وأربعة على المجوس<sup>(15)</sup> وجملة من الردود على المشبهة والجهمية وغيرها. وعلى هذا الأساس رأيت أن أكتفي بالذكر بهذه العناوين وقدرت أنه من غير الضروري أن أتبع في كتب الجاحظ التي وصلت إلينا كل الإشارات التي أثبتتها عن الفرق الإسلامية أو غير الإسلامية ذلك أنها ما كانت تسمح لي بتبين امكانية وجود التبويب المنطقي ولا يمكن لها أن تكون في الجملة سوى شاهد مبين عن معرفته بمختلف المذاهب. وحتى عن مذهب الاعتزال، وبالرغم من ثراء المعلومات التي يوفرها لنا، فلم يعد الجاحظ هو الذي يرشدنا أكثر من غيره بعد اكتشاف مؤلفات القاضي عبد الجبار ونشر J.VAN ESS لعدد من النصوص الهامة. وعلاوة على هذا فإن الطابع الجدلي للمؤلفات المذكورة أعلاه الذي يتناسب تمامًا مع الاتجاه العام لكتابات المعتزلة التي تغلب عليها سمة الردود [150] من جهة، كما تبينه قوائم ابن النديم، ولهجة الفقرات التي يمكن تتبعها في مؤلفات الجاحظ من جهة ثانية، يسمحان بإمكانية استغلال هذه المؤلفات إستغلالاً مفيداً في دراسة التاريخ الديني لحضارة الإسلام.

---

(12) J W. Fück : Some hitherto unpublished texts on the M'r'tazilite movement from Ibn al-Nadīm's Kitāb al-Fihrist. dans prof. Muhammd Shāfic Présentation volume Lahor 1955 /51-74.

(13) FHRIST-FUCK : كتابان للعلاف ص 57 وواحد للمردار ص 62 وواحد لضرار ص 72 وثلاثة لأبي عيسى الوراق ص 72.

(14) ن.م كتاب للعلاف ص 57 وواحداً للأصم ص 68 وآخر للوراق ص 72.

(15) ن.م : كتاب للعلاف ص 57 وآخر المردار ص 62 وكتاب لأصم ص 68 وآخر للوراق ص 72.

على أنه لا يمكن الاعتماد عليها كثيرا لابرار صورة الجاحظ مؤرخا للفرق. وفي المقابل يكشف المقطع المنقول أعلاه من كتاب الحيوان عن وجود جملة من الرسائل ظلت معروفة حتى القرن الرابع / العاشر ميلادي بما أن صاحب «الفهرست» قد أطلع عليها<sup>(16)</sup>. إن البعض من هذه الرسائل التي تعتبر اليوم مفقودة أو على كل حال في عداد المفقودة، لا بد أن تكون استمر بقاؤها مدة ما قبل أن يتلفها المدعو عبيد الله بن حسان في سنة 403 هـ / 1013 م الذي قام بعملية اختيار من آثار الجاحظ غير موفقة<sup>(17)</sup> وليس لنا إلا الاكتفاء بها. تلك الرسائل هي حقا عرض لمذاهب كما تؤكد في آن واحدا حجج الكاتب واستعماله المتكرر للفظ «حكاية» ذلك اللفظ الذي سنحت لي فرصة لبيان مختلف مدلولاته<sup>(18)</sup>، والذي احتفظ في الفترة التي نهتم بها بدلالته على التصوير الصادق للواقع ونقل أقوال الغير وأرائه نقلا أميناً<sup>(19)</sup>.

ثم إننا نشعر حقا بصدق الجاحظ حين يصرح بأنه يروم عرض آراء مختلف الفرق المذكورة بكل موضوعية ولعل هذا ما عابه عليه ابن قتيبة حين ذكر رسالته في الرد على النصاري وهي مع ذلك رسالة في

(16) حين كتبت محاولتي في إحصاء آثار الجاحظ كنت أجهل الفصل من «الفهرست» المخصص له والذي نشره A.J.ARBERRY في ISLAMIC RESEARCH ASSOCIATION : MISCELLANY I 1948/9, 19 : 45 — انظر : ذكرها ابن النديم لم ينقلها كاملة باقوت والكتبي وغيرهم.

(17) نشرت هذه المختارات على هامش «الكامل» للمبرد سنة 4 - 1323. والمخطوطات الممكن الرجوع إليها اليوم هي : المتحف البريطاني رقم 1129، و EMANET HASINESI رقم 1358. انظر : RAMAZAN S E S E N : ÇAHİZ'İN ESERLİRİNİN İSTAMBUL KÜTÜPHANELENİNDEKİ YAZMA NÜSHALARI VE BUNLAR HAKKINDA BAZI . YENİ MALZAMELER, DANIŞ ARKİYAT MECMUASI VI (1965), 124 — 8

(18) في دائرة المعارف الإسلامية 2.E.I.

(19) نفس اللفظ استعمله الناشئ الأكبر ص 68 مثلاً.

الجدل<sup>(20)</sup> ووصل به الامر الى القول في لهجة لا تخلو من الخبث<sup>(21)</sup> ويعمل كتابا يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين فإذا صار الى الرد عليهم تجوز في الحجة كأنه إنما أراد تنبيههم على ما لا يعرفون وتشكيك الضعفة من المسلمين..

إن أول عنوان يمكننا ذكره في هذا السياق مشكوك في نسبته ولكنه ذو مغزى وهو كتاب «الفرق الإسلامية»<sup>(22)</sup> الذي انفرد بذكره أبو الفداء<sup>(23)</sup> وخلت منه جميع القوائم الأخرى بهذه الصيغة على الأقل. وقد يكون ذكره هذا ناتجا عن تأويل خاص من أمير حماة لنص من نصوص الجاحظ وقع بين يديه. ولكنه مع ذلك يخول لنا تصنيف الجاحظ ضمن مؤرخي الفرق<sup>(24)</sup> إذ لا يمكن لأبي الفداء أن يخطئ هدف الجاحظ الحقيقي في ذلك الكتاب. كما لم تتضمن أية قائمة أخرى عنوانا يناسب الكتاب الذي ذكر الجاحظ أنه حكى فيه قول الإباضية والصفرية والأزارقة والنجدية. وهذا أمر يبدو غريبا إذ تعودنا من كتاب التراجم أن يذكرنا عناوين لم تذكرها مقدمة [151] كتاب «الجيوان» لأن تلك الكتب وضعت بعده، ولكن يندر أن تكون المؤلفات التي أشارت إليها المقدمة أغفل ذكرها، بشكل أو بآخر، ابن النديم ومن نقل عنه من المؤلفين.

ومهما يكن من أمر، فإننا لم نهتد الى الموضوع الذي قد يكون الجاحظ حكى فيه أقوال فرق الخوارج ولا يمكننا الافتراض أنه أشار الى

(20) أنظر مع ذلك مقالتي : *Studia Islamica* XXX (1970), 219-32 : *Christologie gâhizienne*.

(21). تاویل مختلف الحديث. القاهرة 1966 ص 60.

(22) إحصاء، رقم 38.

(23) تاريخ أبي الفداء 47/II. دار المعرفة بيروت د.ت.

(24) من بين مؤلفات المعتزلة يذكر ابن النديم (Fihrist-Fück, 58, 71) كتابين في المقالات لأبي يعلى زرقون وللوراق وفي صفحة 68 كتاب افتراق الأمة واختلاف الشيعة للأصم.



كتاب ما في موضوع أوسع إذ ما نستطيع الوقوف عليه من تفاصيل في الكتب التي وصلت إلينا قليل. فاهتمام الجاحظ فيها يبدو متجها بدرجة أخص إلى الخطباء والشعراء والفرسان في هذه الفرقة كما سبق أن نبهت عليه في مقال سابق<sup>(25)</sup> وقد أكدت فيه مع ذلك على أن الجاحظ يميز الإباضية والصفيرية اللتين فيهما بعض الاعتدال من ناحية عن الأزارقة والنجدية وهم أكثر غلوا من ناحية ثانية، مع بيان أن الخوارج بنيت على هذه الأركان وكل إسم سواها فإنما هو فرع لها.

إن هذا التصنيف يبرز الفائدة التي كان يمكن أو توفرها تلك النصوص لو بقيت. فقد يصبح بإمكاننا أن نجد فيها حتما معلومات هامة حول مذاهب مازالت في طور التكوين<sup>(26)</sup> وبدون شك حول قضية الإمامة التي شغلت حينها الكثير من ذوي العقول اليقظة<sup>(27)</sup>.

فعلا لقد كان الجاحظ بدون منازع متكلماً قادراً على مناقشة بعض مسائل العقيدة مع أتباع مدرسته، وكذلك كان قادراً على الرد على آراء الفرق الأخرى من أهل السنة وغيرهم في مسائل التوحيد أو العدل أو المعارف كما كان قادراً حتى على أن تكون له آراء شخصية تؤهله ليكون رأس فرقة. ولكن الشيء الذي يشد اهتمامه أكثر من غيره هو ما يتصل بالإمامة تلك القضية الشائكة التي كانت - باعتراف منه -<sup>(28)</sup> موضوع

---

(25) Djâhiz et les Khâridj ites, dans Folia Orientalia XII (1970), 195-209.

(26) نجد من بين مؤلفات المعتزلة كتابين في الرد على الخوارج. أنظر Fihrist-Fück ص 57 كتاب لبشر بن العتمر وص 69 لضرار.

(27) نجد في Fihrist-Fück خمسة كتب في الإمامة. ص 59 كتاب لبشر بن العتمر وص 68 كتاب للأصم وص 69 كتاب لضرار وص 72 كتاب للوراق في روايتين ثم ص 67. كتاب المعيار والموازنة في الإمامة. لابن الإسكافي. كما نذكر أن الكتاب الأول من أصول النحل، للناسخ عنوانه بالتدقيق، مسائل الأمامة..

(28) البيان والتبيين 374/III.

رسائل جعلته يحظى بشرف الدعوة الى بغداد في خلافة المأمون. بعبارة أخرى نقول إن الجانب السياسي في آراء الفرق دون الجانب العقدي هو الذي كان يشد اهتمامه ذلك أنه كان قد اختار نهائيا الإنضمام الى مذهب الاعتزال.

وللجاحظ في قضية الإمامة نظرية سبق أن حاولت إعادة بنائها باستقراء آثاره، كما حاولت وضعها في محلها من الوجهتين التاريخية والنظرية<sup>(29)</sup>. ويبدو واضحا من خلال ما نعرفه عنه أنه يعارض وبكل حدة، الأمويين من جهة وكل الشيعة وخاصة منها الرافضة من جهة أخرى. وأن هدفه الأساسي كان إثبات شرعية العباسيين التي شكك فيها جزء هام من الأمة الإسلامية. «رسالة النابتة»<sup>(30)</sup> التي تحمل أيضا عنوان «رسالة في بني أمية» في أقدم الطبقات الشرقية موجهة ضد ذلك «الجيل الناجم، الذي غاض المغتزلة بتعاطيه، الكلام» في مناظراته والذي كان يرفض مع ذلك التبرؤ من الأمويين.

أما كتاب تصويب علي في تحكيم الحكيم<sup>(31)</sup> فهو من جهته قد وضع لتصويب العمل الذي قام به [152] علي وبيان عدم شرعية حكم معاوية ومن ولي بعده.

قد يكون هذان الكتابان صنفا في زمن متأخر من حياة الجاحظ. فهما غير مذكورين في مقدمة كتاب الحيوان وهما يدخلان على كل حال في ميدان الجدل. لكن هناك صعوبة تبرز في هذا المجال وهي تصريح

---

(29) 52 - 23. L'Imâmat dans la doctrine de Gâhiz dans studia Islamica XV (1961).

(30) .إحصاء، رقم 121.

(31) ن.م رقم 16.

المسعودي<sup>(32)</sup> أن الجاحظ «وضع كتابا في إمامة الروائية وأقوال شيعتهم». ويضيف أنه رأى الكتاب بعنوان «إمامة أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان في الانتصار له من علي بن أبي طالب رضي الله عنه وشيعته الرافضة، يذكر فيه رجال الروائية ويؤيد فيه إمامة بني أمية من الروائية وغيرهم».

نحن نقدر استياء المسعودي وهو الذي ينفي لقب الخلافة عن الأمويين ولكن لا يمكننا الشك في كلامه إضافة إلى أن الكتاب قد ذكره ابن النديم وغيره من كتاب التراجم<sup>(33)</sup>.

في سنة 1955 سلمني ح.ح. عبد الوهاب قطعة من مخطوط ظننت أول الأمر أنها من كتاب «إمامة معاوية»<sup>(34)</sup>، وكانت بكل بساطة قسما من كتاب «تصويب علي». وهكذا تكون النتيجة أننا لم نعثر على أي أثر لهذا الكتاب الذي كان بدون شك ضمن مجموعة الرسائل التي طلبها المأمون، وكان على الجاحظ أن يسعى فيه على غرار ما قام به في كتاب «تصويب علي» إلى ذكر الحجج التي تخدم معاوية وخلفاءه. وعلى هذا الأساس يكون الكتاب في التاريخ للفرق دون أن يتبعه رد فهو يخدم مصلحة الجاحظ من حيث أنه يضعف من غير شك دعوى العلويين. وهذا الكلام يصح أيضا على الكتاب الذي عرض فيه أقوال الخوارج وهم لم يكونوا في ذلك الوقت يمثلون خطرا على النظام القائم. فبعد القضاء عليهم وأنصار الأمويين المتأخرين لم يبق سوى الشيعة وقد كانوا في مركز قوة فكان على الجاحظ إضعافهم بعرض آراء خصومهم التي يقبلها شخص معتزلي.

---

(32). مروج الذهب، 77/IV تحقيق شارل بلا - بيروت 1973 - فقرة 2281.

(33) انظر، إحصاء رقم 68.

(34) كانت على كل حال مادة لمقالتي،

قبل أن يقض مذاهبهم باستغلال الخلافات التي ظهرت داخلها. إن أول نص نذكره في هذا الصدد علاوة على أنه الوحيد الذي وصل إلينا كاملا هو كتاب العثمانية، وقد سبق أن أشرنا إليه.

لقد وضع هذا الكتاب لبيان شرعية حكم الخلفاء الراشدين الثلاثة وردا على اللمتحمسين من أنصار على الذين يرون أفضليته عليهم ويسميهم الجاحظ «علوية» مع مقابلتهم «بالعباسية»<sup>(35)</sup> و«العثمانية»<sup>(36)</sup> ولكنه غالبا ما يطلق عليهم اسم «الرافضة»<sup>(37)</sup> ولم يتهجم الجاحظ في هذا الكتاب كثيرا على الزيدية الذين كانوا أكثر إعتدالا من غيرهم، ولا يجب الأخذ بقوله في آخر الكتاب<sup>(38)</sup> : «هذا جمل جوابات العثمانية بجمل مسائل الرافضة والزيدية». لقد صرح الجاحظ في الفصل الذي نقلناه سابقا من كتاب الحيوان أنه حكى دون أدنى انحياز آراء العثمانية ولكننا لا نشك في أنه كان يشاطرهم هذه الآراء. فبالرغم من موقفه القريب من علي، لم يصل به الأمر إلى حد التغيير البعدي للترتيب التاريخي للخلفاء الراشدين وما كان له أن يفعل ما دام الأمر متعلقا بمناقشة آراء [153] الشيعة، ولو فعل يكون قد ناقض هدفه الأساسي وهو بيان شرعية العباسيين. وقد تفتن الإسكافي إلى هذا الأمر فلم يتردد في نقض الكتاب<sup>(39)</sup> في زمن زاد فيه اقتراب المعتزلة من العلويين.

---

(35) العثمانية ص 187.

(36) ن.م ص 19.

(37) انظر فهرس كتاب العثمانية.

(38) العثمانية ص 279.

(39) حفظ ابن أبي الحديد هذا النقض في شرح نهج البلاغة، 253/III وما بعدها ونقل عبد السلام هارون هذا النقض ملحقا بنشرته لكتاب العثمانية. نضيف إلى هذا أن للإسكافي، كتاب المقامات في تفضيل علي، و «كتاب فضائل علي». انظر - Fihrist Fûck ص 67.

ان الدفاع عن شرعية خلافة عثمان يؤول معناه الى الاعتراف بشرعية خلافة سابقيه وخاصة خلافة أبي بكر الذي تضع الشيعة في مقابلته بالأساس عليا. وفعلا فإن أبا بكر يذكر في الكتاب أكثر من عثمان وكذلك يذكر عمر بن الخطاب الذي توسطهما ولم يكن مع ذلك موضوع ملاحظات خاصة. بيد أنه وإذا نحن صدقنا القاضي عبد الجبار<sup>(40)</sup> فإنه يوجد بعض المسلمين من ذوي الآراء الشاذة يذهبون الى أن عمر هو الأفضل بعد الرسول.

ويفاجئنا القاضي فيضيف قائلا : «قد حكاه شيخنا أبو عثمان في رسالته الخطابية» في حين أنه لم يذكر واحد ممن ترجموا للجاحظ هذه الرسالة. وبذلك نكون قد عرفنا وجودها بفضل صاحب، «المغني» ونحسبها على الجاحظ مؤرخا للفرق. وفي المقابل يذكر ابن النديم وسائر كتاب التراجم رسالة للجاحظ في الرد على العثمانية<sup>(41)</sup> وفي هذا الامر غرابة أكثر إذ من الصعب رد هذا القول ولكن ليس من اليسير إقراره بالرغم مما كتبه ابن قتيبة، ودون تنبيه منه الى هذا التناقض السافر حين قال :<sup>(42)</sup> «وتجده يحتج مرة للعثمانية على الرافضة ومرة للزيدية على العثمانية وأهل السنة» مشيرا في هذا الى كتابه، حكاية قول أصناف الزيدية» الذي سنتحدث عنه لاحقا.

ولو كانت هذه الرسالة في الرد على العثمانية قد وجدت فعلا، فلا شك أن المسعودي ما كان ليغفل ذكرها وهو الذي لا يحابي الجاحظ

---

(40) المغني في أبواب التوحيد 2.XX ص 113. الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة 1966.

(41) .إحصاء. رقم 180.

(42) تأويل مختلف الحديث ص 59.

ولكنه اقتصر على ذكر<sup>(43)</sup> كتاب «مسائل العثمانية» الذي قد يكون الجاحظ عمل فيه على التقليل من فضائل علي.

وأنا لم أر ضرورة في إصلاح الخطأ في هذا العنوان في نشرتي لكتاب «مروج الذهب» ولكنني أذهب إلى أن قلم المسعودي قد أخطأ فكتب «العثمانية» بدل العباسية، وقد انفرد هو بذكر هذا العنوان ذلك أن الجاحظ وبعد أن مهد الطريق برده على الرافضة في كتاب العثمانية ذكر في آخره<sup>(44)</sup> أنه سيشرع في كتاب المسائل «وعليها أن نعتبره دون شك مسائل العباسية إذ هو قد صرح سابقاً بقوله<sup>(45)</sup>» «وسنخبر عن مقالة العباسية ووجوه احتجاجهم بعد فراغنا من مقالة العثمانية بغاية ما يمكن من الاستقصاء وانصاف البعض من بعض».

ولم يبق من هذه الرسالة سوى بعض الصفحات استخرجها السندوبي<sup>(46)</sup> من كتاب شرح نهج البلاغة<sup>(47)</sup> وفيها بحث حول مسألة ميراث الرسول خاصة.

إن عنوان العباسية قد ذكره الخياط<sup>(48)</sup> ولكننا نرجح أن تكون هذه الرسالة هي نفس الرسالة التي ذكرها [154] ابن النديم تحت عنوان «رسالة في الميراث» وذكرها المسعودي<sup>(49)</sup> بعنوان «كتاب إمامة ولد العباس» فقد

---

(43) مروج الذهب 77/IV - فقرة 2281.

(44) العثمانية ص 280.

(45) ن.م. ص 187.

(46) رسائل الجاحظ - القاهرة 1933 ص.ص 300 - 303.

(47) شرح نهج البلاغة 98-99.

(48) كتاب الانتصار ص 172 - القاهرة 1925.

(49) مروج الذهب 76/IV - فقرة 2280.

كتب : وقد صنف هؤلاء كتباً في هذا المعنى الذي أدعوه هي متداولة في أيدي أهلها ومنتحليها منها كتاب صنفه عمرو بن بحر الجاحظ وهو المترجم بكتاب إمامة ولد العباس يحتج فيه لهذا المذهب ويذكر فعل أبي بكر في فذك وغيرها<sup>(\*)</sup> ويضيف المسعودي أن الجاحظ لم يكن من اتباع هذه الفرقة ولكنه توسع في ذكر حجج الرواندية ، تماجنا وتطرباً..

إن هذا الحكم من شيعي إمامي يؤكد أن أبا عثمان قد أوفى بما وعد به في كتاب العثمانية، وكان في ذلك كما لم يكن ربما في أي موطن آخر، مؤرخاً للفرق. ومن سوء الحظ أن تكون الصفحات الباقية من هذه الرسالة لا تسمح بمزيد المعرفة عن فرقة الرواندية كما يراها الجاحظ. إنها فرقة قد وقع تصنيفها ضمن فرق الكيسانية، وقد نستغرب في أول الأمر من رؤية الجاحظ مدافعاً عن فرقة متطرفة، ولكنها فرقة تختلف اختلافاً بيناً عن بقية فرق الكيسانية وهي تمد أنصار العباسيين بحجج لها وزنها وإن كان الجميع مدركاً لطبيعتها الخادعة.

والرواندية موضوع حديثاً هي في الحقيقة فرقة ظهرت بعيد وفاة أبي هاشم (في أواخر القرن الأول) ضمن الكيسانية حين اختلف اتباعها حول مسألة خلافة محمد بن الحنفية.

ودون أن نتوسع في الحديث عن الدور الذي لعبته الرواندية في الدعوة العباسية فقد بين ذلك بكل تفصيل فاروق عمر<sup>(50)</sup>، ودون أن نتبع كذلك المسيرة المعقدة لنظريتها التي لخصها بكل وضوح W.MADELUNG<sup>(51)</sup> فإننا سنقتصر على التذكير بأنه من بين أنصار أبي

(\*) تصرف الكاتب في ترجمة كلام المسعودي (المعرب).

(50) The' Abbasid Caliphate ص.ص 192 - 199 بغداد - 1969.

(51) E.I 2 مقال كيسانية.

هاشم أي من فرقة الهاشمية التي لم يكن الوفاق سائدا داخلها، قد نجحت جماعة هامة نسبت إلى المدعو عبد الله الرّاوندي داعية طالب الخلافة العباسي محمد بن علي في خراسان. وقد زعمت هذه الجماعة أن ابن محمد بن الحنفية تنازل عن حقة لمحمد بن علي أو على الأصح لأبيه علي بن عبد الله بن عباس<sup>(52)</sup>. وبهذه الصفة تكون الراوندية الفرقة الوحيدة التي تقول بوراثنة الإمامة عند العباسيين<sup>(53)</sup> وقد تفرّع عن هذه الفرقة فريقان<sup>(54)</sup> أو ثلاثة<sup>(55)</sup> ذهب البعض منهم إلى حد القول بألوهية المنصور<sup>(56)</sup> وقد قتل منهم الكثير سنة 141 هـ / 9 - 758 م<sup>(57)</sup>.

وقد تكون خلافة المهدي هي التي ادعى فيها من بقي من الرواندية على ولائه للعباسيين أن الرسول قد عين عمه العباس خلافته وأن الإمامة انتقلت في أولاده إلى الخلفية الحاكم في ذلك الوقت<sup>(58)</sup>.

هذا الفريق عرف تحت إسم «العباسية»<sup>(59)</sup>. والتوافق الحاصل بين هذه التسمية وعنوان رسالة الجاحظ التي ذكرها الخياط ليس وليد الصدفة فشهادة صاحب «مروج الذهب يؤكد لي وجود تواصل بين كتاب العثمانية ورسالة مسائل العباسية.

(52) التوبخي : فرق الشيعة - إسطنبول 1931 ص.ص 28 - 30.

(53) الأشعري : مقالات الإسلاميين - فيسبادن 1980 ص 462.

(54) ن.م. : ص 21.

(55) فرق الشيعة ص.ص 41 - 42.

(56) ن.م. : ص.ص 46 - 47 وقارن بـ H.Laoust : Les schismes dans l'Islam - Paris 1977.

(57) Schismes ص 62.

(58) مقالات الإسلاميين ص 21.

(59) فرق الشيعة ص.ص 41 - 42.



فبعد عرضه لنظرية من يرى من المسلمين شرعية خلافة أبي [155] بكر والذين أتيا من بعد، كان على الجاحظ أن يتقدم أكثر - دون أن يناقض نفسه ودون أن يكون اعتقاده في ذلك كبيرا - فيبين أن خلافة العباسيين أكثر شرعية من التي يسعى إليها العلويون، ذلك أن من الشيعة أنفسهم من ذهب إلى أن الرسول قد عين بنفسه عمه العباس لخلافته.

ونحن نوافق H. LAOUST عندما يكتب<sup>(60)</sup>، «إن الباطنية الكيسانية بولانيها للعباسيين قد وصلت إلى إيديولوجية من نوع إمامي يؤسس لنظرية انتقال الخلافة بالنص والتعيين بالوصية.. وعلى هذا الأساس لم يكن الجاحظ هازلا بل جادا عين الجد لما شعر بضرورة دراسة مذهب هؤلاء الراوندية / العباسية، ويمكن أن يكون قد ضم دراسته هذه إلى مجموعة الرسائل في الإمامة التي قدمها للمأمون.

وكان على الجاحظ أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار نظريات الشيعة الأكثر التزاما والتي كانت تعتمد حججا سهل نقلها ولكن نقضها فيه صعوبة. هذا النقض قد وقع جملة في «كتاب العثمانية، الذي يعتبر في آن واحد كتابا في الجدل وتأريخا للفرق.

أما العرض الموضوعي لتلك النظريات فربما كان موضوع واحد أو أكثر من المؤلفات المستقلة إذ كان الشيعة قد اتخذوا حول قضية الإمامة مواقف تختلف بينها ولكنها تعارض تماما نظرية الراوندية.

ثم إننا نجد ضمن مؤلفات الجاحظ «رسالة في بيان مذاهب الشيعة»<sup>(61)</sup> ذكرها ابن عبد ربه<sup>(62)</sup> وكذلك ابن النديم وقد دقق العنوان على

(60) Schismes ص 62.

(61) إحصاء رقم 153.

(62) العقد الفريد 354/I - القاهرة 1928.

النحو التالي : «كتاب الإمامة على مذاهب الشيعة»<sup>(63)</sup> وتحت هذا العنوان نشر الساسي<sup>(64)</sup> القسم المتبقي من الرسالة، في حين سماها السندوبي<sup>(65)</sup> «كتاب إستحقاق الإمامة، وضم إليها»<sup>(66)</sup> دون أن يشك في الأمر أو على الأقل دون أن ينبه القارئ الى ذلك - قسما من كتاب «الجوابات في الإمامة»<sup>(67)</sup> بالرغم من أن كتاب «إستحقاق الإمامة» منفصل بشكل واضح عن كتاب «الإمامة على مذاهب الشيعة» في هامش نشرة «الكامل» للمبرد وكذلك في المخطوطات، حيث يوجد تحت عنوان خاطئ هو «كتاب في مقالات الزيدية والرافضة»<sup>(68)</sup>. وفعلًا يبدو هذا العنوان اعتباطيا وخاطئا فالكاتب يوضح<sup>(69)</sup> أنه لن يذكر في كتابه غير الفرق التي لا تعتبر القرابة من الرسول شرطا أساسيا لاستحقاق الإمامة وأنه قد عرض الآراء المخالفة لهذا في «كتاب الرافضة». هذا بالإضافة الى أننا نعرف عنوانين في هذا الاتجاه هما : «كتاب حكاية قول أصناف الزيدية»<sup>(70)</sup> و«كتاب ذكر ما بين الزيدية والرافضة»<sup>(71)</sup>.

(63) .إحصاء. رقم 72.

(64) 11 رسالة ص.ص 178 - 185 القاهرة 1906.

(65) رسائل الجاحظ ص.ص 241 - 248.

(66) ن.م : ص.ص 249 - 259.

(67) .إحصاء. رقم 73.

(68) هامش الكامل II/291 وما بعدها والمتحف البريطاني. رقم 1129 ورقات 291 الى 299 و

Emanet Hazinesi ورقات 129 ظ الى 131 ظ.

(69) رسائل الجاحظ (السندوبي) ص 245 و 11 رسالة ص 181.

(70) .إحصاء. رقم 191.

(71) ن.م رقم 192.

وخلاصة القول أنه إذا نحن إستثنينا كتب الرد التي تدل عليها لفظة «رد» في عناوينها، يبدو أن الجاحظ قد خصص كمؤرخ للفرق أي ككاتب يحكي آراء المذاهب، رسائل منفردة للفرق التالية :

- العثمانية
- العمرية / الخطابية [156]
- الرأوندية / العباسية
- الخوارج (إباضية وصفرية وأزارقة ونجدية).
- الزيدية
- الرافضة
- الزيدية والرافضة معا

ولم يسلم من كل هذا بدرجة ثابتة سوى بعض الصفحات عن الزيدية وكتاب «العثمانية» الذي وصل إلينا كاملا ولكن نشر ببعض التسرع<sup>(72)</sup>.

ونحن لا نرى فائدة في الرجوع الى هذا الكتاب فالنتائج فيه منتظرة والرافضة تقابلها العثمانية في حين لم تذكر الزيدية أكثر من خمس مرات ذلك أن الشيعة عند الجاحظ «رجلان» : زيدي ورافضي وبقيتهم بدد لا نظام لهم وفي الإخبار عنهما غني عما سواهما.<sup>(1\*)</sup> بهذه العبارة الموحية يبدأ كتاب «الإمامة على مذاهب الشيعة» ونحن ندرك أن الجاحظ عندما يستعمل لفظ «الشيعة مجردا فإنما يعني به الزيدية<sup>(73)</sup>». ثم إن هذا التصنيف من الجاحظ يبدو مجملا مقارنة بتصنيفه الأكثر غنى

---

(72) انظر ARABICA 1956/3 Bulletin critique

(1\*) رسائل الجاحظ - السندوبي - ص 241 (المعرب).

(73) مثلا ص 82 من كتاب العثمانية.

للخوارج وقد قسمها الى أربع فرق أصلية، ثم إنه ليس ببيامكاننا زيادة التوسع في هذا التصنيف اعتمادا على شهادات أخرى.

إننا نقرأ على سبيل المثال عندما يذكر الجاحظ قصيدة معدان<sup>(74)</sup> أن هذا الشاعر صنف فيها . الغالية والرافضة والتميمة<sup>(ب\*)</sup> والزيدية ، لكنه في موضع آخر وبنفس المناسبة<sup>(75)</sup> لا يذكر التيمية التي لم تكن تمثل فرقة مستقلة.

ونستنتج مما سبق أن الجاحظ يقسم الشيعة الى ثلاث فرق : زيدية، ورافضة ينكرون خلافة الراشدين الثلاثة، وغالية من ذوي الآراء الشاذة وهو لا يقيم لهم وزنا ولا يذكرهم إلا عرضا أو لبدء إعجابه ببعض منهم ممن عد في الفرسان مثلما فعل مع الخوارج<sup>(76)</sup>.

ان القطعة المتبقية من رسالة الإمامة على مذاهب الشيعة، تتضمن عرضا موضوعيا لنظرية الزيدية في الإمامة تلك التي لا تستحق الا بالأعمال وهي : القدم في الإسلام والزهد في الدنيا والفقہ في الدين ثم المشي بالسيف ولا اعتبار للقربة من الرسول في هذا المجال ويبدو علي في هذه الخصال الأربع وبشهادة رجال ثقات، متفوقا على بقية الصحابة أو على الأقل مساويا لهم. ويضيف الجاحظ بعد ذلك : «فهذا دليل هذه الطبقة من الزيدية على تفضيل علي رضي الله عنه وتقديمه على غيره. وزعموا أن عليا كان أولاهم بالخلافة إلا أنهم كانوا على غيره أقل فسادا

---

(74) البيان والتبيين 75/III وانظر أدناه.

(ب\*) في نص البيان . التيمية، وذكرها الأشعري . التيمية، ثم . التيمية، وهي طائفة من فرقة الرافضة. أنظر مقالات الإسلاميين ص. 28 و 36 (المغرب).

(75) الحيوان 268/II.

(76) مثلا في البيان والتبيين I/356 و III/103.

واضطرابا وأقل طعنا وخلافا<sup>(\*)</sup>. ثم ينتقل الى تحليل مواقف المعاصرين لعلي منه فإذا في هؤلاء المعاصرين، الحاقد المكاشف والمغتاط الذي أكن غيظه، لأن عليا قد قتل بعض أهله، وفيهم الذي، أنف أن يلي عليه أصغر منه، وفيهم من كان يخشى شدته في أمره وقلة إغتفاره في دينه وخشونة مذهبه، [157] وفيهم أخيرا من، كره أن يكون الملك والنبوه يثبتان في نصاب واحد وينبتان في مغرس واحد.. إن حالة النص لا تسمح لنا بمعرفة ما إذا كان هذا التحليل من صنع الزيدية وحدهم أم أن الجاحظ قد ساهم في وضعه. غير أنه بعد هذا ينقل بكل أمانة حجج الزيدية على خصومهم في تولي الأمر من هو أصغر من غيره. أما ما تلا ذلك من كلام مطول حول ضرورة وجود الإمام فقد يكون من إنشاء الجاحظ.

قد يذهب بنا الظن عند سماع الجاحظ يتكلم عن حجج هذه الطبقة من الزيدية، الى أنه قد اختار طائفة خاصة من هذه الفرقة إلا أنه يعود ليؤكد أنه يحكي نظرية فريق منهم دون البقية<sup>(77)</sup> لأنها أحسن شيء رآه لهم.

ونفهم من هذا القول أنه يقصد علماء الزيدية الذين ذكرهم في أول الرسالة ثم يضيف في شكل مقترح عام أنه، يحكي من كل نحلة<sup>(78)</sup> قول حذاقهم وذوي أحلامهم لأن فيه دلالة عن غيره وغنى عما سواه<sup>(\*)</sup>.

(\*) رسائل الجاحظ - السندوبي ص 243 (المعرب).

(77) ن.م ص 245 و 11 رسالة ص 185.

(78) يستعمل هنا، نحلة، وهو غير شائع وقد لاحظنا أيضا استعماله لفظ، صنف، أي رتب

حسب الفرق أو الطبقات. انظر البيان 75/III.

(\*) رسائل الجاحظ - السندوبي ص 245 (المعرب).

وبهذا الشكل يبدو تأريخه للفرق انتقانيا ويمكننا اليوم نعتة «بالنخبوي».. أما عن الرافضة فإن ضياع رسالتين مخصصتين لها كليا أو جزئيا قد حرمننا من وثائق كانت لتقديمها تكون في غاية الأهمية. واعتماد على بعض الإشارات المتفرقة، يبدو الجاحظ شديدا على هذه الفرقة. فاتباعها حسب رأيه «لم يعطوا الطاعة أبدا»<sup>(79)</sup> ويخادعون ويظهرون الجراة في مجادلتهم حتى أهم يكذبون ثقات الرواة<sup>(80)</sup> إذا لم يوافق الحديث أهواءهم، أو هم يؤولونه حسب طريقتهم الخاصة إذ يقولون مثلا<sup>(81)</sup> إن محمدا أصطحب في هجرته أبا بكر حتى لا يخذ له في غيابه.

ونجد عرضا لآرائهم في كتاب العثمانية<sup>(82)</sup> مع الرد عليها وهذا أمر طبيعي. على أن الرد الأقوى على نظرية الرافضة وتصرفاتهم من المفترض أن يكون قد تضمنه كتاب «فضيلة المعتزلة» الذي نقضه عليه بكل حدة ابن الراوندي في كتابه «فضيحة المعتزلة» وقد دافع فيه عن الرافضة كما نلمح ذلك من قراءتنا لكتاب «الانتصار»<sup>(83)</sup> للخياط الذي نقض بدوره كتاب ابن الراوندي ويدخل هذا الكتاب للجاحظ في باب الجدل ولا يعتبر تأريخا للفرق بآتم معنى الكلمة.

(79) كتاب العثمانية ص 142.

(80) ن.م ص 129.

(81) ن.م ص 109.

(82) بالتحديد في الصفحات 20 - 42 - 84 - 109 - 117 وما بعدها، 128، 146، 224 وما بعدها.

(83) انظر مقدمة نيبيرج Nyberg والفقرتين 68 و 69 من الكتاب.

وأخيرا وبالرغم من احتقاره للغالية، فقد نقل الجاحظ مع شرح مفيد بعض المقاطع من قصيدة معدان الشميطي<sup>(84)</sup> وأبدى بها اهتماما خاصا فذكر أبياتا منها في ثلاثة من مؤلفاته على الأقل. وفي نهاية الأمر [158] فالفضل يعود اليه فيما وصلنا من معلومات حول جملة من الفرق نذكر منها خاصة فرقة الخناقين: تلك المعلومات التي لا نجدها عند كبار مؤرخي الفرق.

- ولا شك أن من يقرأ هذه الأسطر، وقد تعود على التعامل مع كتاب الفرق سيحصل لديه انطباع بأن الجاحظ لا يمكن أن يائثلهم، وحق له أن يعتقد ذلك وإن كان يستحيل علينا إصدار حكم عادل على تراث يعتبر مفقودا.

ويبقى مع ذلك أن أبا عثمان كان في هذا الميدان كما في كثير من الميادين غيره من الأوائل في محاولات عرض نظريات لم يكن دائما يشاطر أصحابها إياها بل كان في بعض الأحيان معارضا لها بكل شدة وبصراحة تامة. كما أنه برهن على أن متكلما خائضا معركة الآراء مع تمتعه بقدرة أدبية لا يمكن إنكارها وضعها في خدمة الأسرة الحاكمة. كان قادرا في مثل هذه المناسبة على كبح جماح ميله الى المجادلة فتمكن بذلك من عرض آراء متضاربة بكل هدوء إن لم يكن ذلك بكل منهجية.

وإذا كان الشك يخدم قضية المتهم فلا أقل من أن نرجئ حكمنا لفقداننا اليوم قسما من كتاباته.

## محمد شقرون

- 
- Ch. Pellat : Esai de reconstitution d'un poème de Ma'dan A's-S'umayET (84) أنظر : dans Oriens XVI (1963) 99-109.
- J. Van Ess : Neue Verse des Ma'dan A's-S'umayET dans Der Islam XLVII (Janvier 1971), 245-51.
- Ch. Pellat : Encore deux uvers de Ma'danJ. A's-S'umayET dans Arabica (1975) 3,300-2.